أصدقاء الأمس .. صراع اقتصادي يهدد علاقات بن سلمان وبن زايد

التغيير

تبدو التحالفات الثنائية بين الحليفين محمد بن سلمان ومحمد بن زايد أمام محطة فاصلة وشائكة في صراع اقتصادي متصاعد بينهما.

فأعداء اليمن وسوريا وليبيا وقطر وتركيا الإخوان المسلمون، لا يرغبان بالصدام، لكن الأزمات الاقتصادية الحادة في بلادهما تجبرهما على ذلك.

وكشفت وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية، النقاب عن وجود صراع اقتصادي يهدد التحالف والصداقة بين المملكة والإمارات، رغم مصالحهما المشتركة.

جاء ذلك خلال مقال نشرته الوكالة للكاتب والصحفي الأمريكي بوبي غوش المختص في شؤون الشرق الأوسط وإفريقيا.

تنافس قوي

وأشار غوش إلى أن التنافس الاقتصادي بين الرياض وأبوظبي من شأنه تهديد التحالف بينهما، والذي اعتبره بأنه "أهم تحالف في الشرق الأوسط".

وأوضح أن سعي البلدين لتحقيق هدف مشترك وهو تقليل اعتماد الاقتصاد على صادرات النفط والغاز يضعهما في مسار تصادمي.

وأضاف أن المملكة والإمارات تسعيان للتنويع الاقتصادي بالتوسع في نفس القطاعات، مثل السياحة والخدمات المالية واللوجستية والتكنولوجيا.

ولفت أنه نظرًا لافتقار البلدين إلى مجموعات المواهب المطلوبة لخدمة هذه الصناعات "فإنهما سيتنافسان للحصول على الخبرات الأجنبية وكذلك (سبل وفرص) الاستثمار".

وفي السياق، شدد على أن هذا التوجه يهدد الصداقة الوثيقة بين محمد بن سلمان وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، رغم تحالفهما في حصار قطر ومحاربة تركيا وإيران وجماعة الإخوان المسلمين.

أزمات الخليج

ورأى الكاتب الأمريكي أنه من المتوقع ازدياد حدة المنافسة بين البلدين مع استنزافهما ثرواتهما من صادرات النفط والغاز، مشيرا لتوقع البنك الدولي وصول الدولتين لتلك المرحلة بحلول عام 2034.

ونوه إلى تأثيرات جائحة كورونا على أسعار النفط دفعت جميع دول مجلس التعاون الخليجي (ست دول) للتركيز على ضرورة التنويع الاقتصادي.

غير أن غوش أكد في المقابل أن الإمارات كانت سباقة في هذا المسار الاقتصادي الجديد، مشيرا إلى اجتذابها العمال المهرة بينما كانت المركز الإقليمي المفضل للشركات متعددة الجنسيات منذ عقود.

يشار أنه على مدار العامين الماضيين، كانت هناك منافسة شديدة على المواهب بين أبوظبي والرياض، حيث قدمت الأخيرة سوقًا أكبر لجذب الشركات الأجنبية بالإمارات.

وابتداء من عام 2024، سيُطلب من الشركات الأجنبية التي تسعى للحصول على عقود من الحكومة ومؤسساتها إقامة مقارها الإقليمية في المملكة، بحسب الوكالة.

وهو الأمر الذي اعتبره الكاتب "إشارة للشركات الموجودة حاليًا في الإمارات للانتقال إلى المملكة ، وإلا ستفوت فرصا تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات في أكبر أسواق مجلس التعاون الخليجي".

وتابع غوش أن الرياض تسعى لـ"تعويض أسلوب الحياة الأكثر ليبرالية في أبوظبي"، من خلال رفع القيود الاجتماعية بالسماح للنساء بقيادة السيارات وفتح دور السينما.

وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، أعلنت 24 شركة متعددة الجنسيات نقل مقارها الإقليمية إلى المملكة، خلال مؤتمر "دافوس" الصحراء الاستثماري.

لكن محللين أشاروا أن بعض هذه الشركات لديها بالفعل مكاتب في المملكة ، ويمكن ببساطة إعادة تسميتها باسم "المقر الرئيسي"، مع الحفاظ على وجودها المهيمن في الإمارات.

من جانب آخر، تسعى أبوظبي لمنح حصة اقتصادية أكبر للمغتربين من خلال تعديل القوانين للسماح لهم بالملكية الكاملة للشركات وتجنيس بعض الفئات منهم، بحسب المقال.

وختم الكاتب أن هناك اختبارات أصعب ستواجه الحليفين الأقرب بالمنطقة خلال الفترة القادمة، نتيجة المنافسة الاقتصادية المتنامية بينهما.